الأحداث المغربية

أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

امكانيات المجلس لا تخوله المراقبة الكاملة للعمليات الانتخابية

■ المجلس سيوفر نفس عدد الملاحظين كما في انتخابات 7 شتنبر 2007

بشكل عام ما هو تصور المجلس الاستشاري لحقوق الانسان لمراقبة الانتخابات؟

لا بد من القول بداية، بأن ملاحظة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان للاستحقاقات الانتخابية في بلادنا أصبحت ضمن الاختصاصات الروتينية للمجلس، باعتبار الدور الذي يلعبه المجلس في النهوض بحقوق الانسان والتصويت يعد من أهم هذه الحقوق، التي تخول مشاركة المواطنين في اختيار مرشحيهم في احترام تام لشروط النزاهة والشفافية.

بالطبع، لا من الاشارة إلى أن إمكانيات المجلس لا تخوله المراقبة الكاملة للعمليات الانتخابية في بلادنا، إلا أن هذا لا يمنع من أن الدور الذي يقوم به في هذا المجال يبقى جد مهم، بالنظر إلى الملاحظة المباشرة التي يقوم بها المجلس للعملية ككل، أو لتسهيل مأمورية الملاحظين الآخرين سواء كانوا وطنيين أو دوليين.

ما هي استراتجية المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في مراقبة الانتخابات الجماعية المقبلة؟

مراقبة المجلس تكون حسب نوع الاستحقاق، في الانتخابات البرلمانية الاخيرة كان هناك عمل كبير أداه المجلس، فبالاضافة الى الملاحظة المباشرة للأجواء التي مرت فيها العملية أشرف المجلس على تنسيق الملاحظة المدنية الوطنية والدولية

دورنا في الانتخابات الجماعية المقبلة لايختلف عن الدور الذي لعبناه في انتخابات 2007. اولا بالبحث عن تبيين المساطر المتعارف عليها دوليا وعلى رأسها التصريح بتبني أخلاقيات الملاحظة المقررة عالميا

الانتخابات الجماعية المقبلة ذات طبيعة مختلفة، وعدد المكاتب سيكون أكبر من الانتخابات البرلمانية، ولهذا لايمكن للمجلس أن يغطي جميع المكاتب. وهذا غير وارد ولا يجري العمل به في أية دولة من العالم. وعموما سيوفر المجلس نفس عدد الملاحظين كما في انتخابات 2007 ونظرا للتفاوت في عدد المكاتب فالعينة ستكون أضيق، لهذا قررنا أن تكون الملاحظة في مراكز التصويت الأقرب من المكاتب الجهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان

بالنسبة للمجتمع المدني، هناك النسيج الجمعوي الذي عبر عن رغبته في الملاحظة ولا يسع المجلس إلا الترحيب وتيسير أمور اشتغال هذه الفعاليات.

الأحداث المغربية

ما تعنيه لديكم أخلاقيات الملاحظة في العملية الانتخابية؟

باختصار، هي عدم التحيز لأي طرف من الاطراف السياسية المشاركة في الانتخابات، وعدم الانتماء لأي لحزب أو هيئة سياسية تتصارع من أجل الانتخابات، مع احترام القوانين الجاري بها العمل، وعدم التدخل في العملية الانتخابية. إضافة إلى عدم الدخول في المشادات التي من شأنها أن تفسد عملية الملاحظة النزيهة.

في العادة يتم تقسيم عملية ملاحظة العمليات الانتخابية، الى ما قبل وما بعد يوم الاقتراع، هل هذه القاعدة تسري على طبيعة عمل ملاحظي مجلسكم؟

بشكل عام، أصبحت ملاحظة العمليات الانتخابية، تشكل ممارسة شبه نمطية لدى المجلس. بالنسبة لعمل الملاحظين يقسم إلى مرحلتين أساسيتين، تليهما عملية تقييمية تصدر نتائجها ضمن تقرير يعد لهذا الغرض.

فالملاحظة قبل يوم الاقتراع، تنصب على تقييم البيئة القانونية والسياسية التي تمر فيهما استعدادات الهيئات السياسية ليوم الاقتراع، ومراقبة أجواء الحملة الانتخابية، مع تسجيل جميع الملاحظات والطعون. إلا أن الذي يقع في أغلب الأحيان أن الحسم في هذه الطعون يأخذ وقتا طويلا نظرا لأن القضاء سيصبح متدخلا في هذا الصدد.

في يوم الاقتراع، يتمحور دور ملاحظي المجلس حول مدى احترام المقتضيات العامة لكي تمر عملية التصويت في الاجواء المناسبة، من حيث توفر مبدأ النزاهة في مكاتب التصويت، وحرية ولوج المصوتين الى مكاتب التصويت.

تتوج عملية ملاحظة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان باصدار تقرير يتكلف أحد الخبراء بمقاربة المعطيات التي استخلصها الملاحظون، وبتحليل الاتجاه العام لهذه المعطيات.

■ حاوره : الجيلالي بنحليمة